

صادرات السلاح الروسية: مفترق طرق، بين الركود والانتعاش

تحل الصناعات العسكرية مكانة عالية في روسيا، لارتباطها بماهين أساسيين: الأول اقتصادي، يجعل الصادرات العسكرية ثاني أهم مصادر الدخل للاقتصاد. بعد قطاع الطاقة، والثاني سياسي، ويرتبط بتمدد نفوذ روسيا في المشهد الدولي. على هذا الأساس، باتت الصادرات محط اهتمام مراكز الدراسات الغربية، ومن بينها «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، الذي نشر أخيراً تقريراً أعدّه سيرغي دينزنسيف، بعنوان «روسيا في السوق العالمية للسلاح»

وسام هنك

برغم تفاوت التقديرات بين المراكز المتخصصة بشأن حجم الصادرات العسكرية الروسية، ثمة إجماع على أن موسكو تعدّ اليوم اللاعب الرئيسي في هذا المجال، باعتبارها ثاني مصدر للصناعات الدفاعية على المستوى العالمي، بعد الولايات المتحدة. وتعدّ صادرات السلاح من بين المصادر الرئيسية للمداخيل في الاقتصاد الروسي. وعلى سبيل المثال، فإن إجمالي الصادرات الروسية لعام 2016، بلغت ما يقرب من 286 مليار دولار، وفقاً لمعطيات الوكالة الفيدرالية للتعاون العسكري والتقني، وقد شكّلت الصادرات الدفاعية فيها نسبة 5,2 في المئة، بواقع 15 مليار دولار. وقد تبدو نسبة 5,2 في المئة رقماً ضئيلاً، إذا ما نظر إلى الأمر من زاوية واسعة، ولكن التدقيق أكثر في المعطيات الإحصائية يقود إلى نتيجة مغايرة، إذا ما تعلق الأمر بحصة

أهمية الصادرات العسكرية ترتبط بالحضور المتنامي على الساحة الدولية

الصادرات العسكرية من إجمالي الصادرات الصناعية. وللتوضيح أكثر، فإن المواد الخام - وعلى رأسها النفط والغاز - تشكل 62 في المئة من إجمالي صادرات روسيا، وإذا ما حُذت من بيانات التجارة الخارجية الروسية، فستحتل الصادرات الدفاعية 60 في المئة من إجمالي الصادرات الصناعية التي بلغت 24,4 مليار دولار في عام 2015. ولكن أهمية الصادرات العسكرية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي، فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحضور الروسي المتنامي على الساحة الدولية، وهو ما عبّر عنه الرئيس فلاديمير بوتين في أحد خطاباته بالقول إن «التعاون العسكري والتقني الفعال يشكل أداة مهمة في دعم مصالحنا الوطنية على المستوى السياسي، كما الاقتصادي».

انطلاقاً من ذلك، باتت الصادرات العسكرية من بين المظاهر الأشد تعبيراً عن تطور العلاقات الدولية لروسيا، سواء كانت وجهتها دولاً شريكة تجارياً مثل الصين والهند والجزائر وكازاخستان وفنزويلا، أو دولاً تتجاوز علاقاتها الثنائية مع روسيا الطابع التجاري، لتصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، كما هي الحال بالنسبة إلى أرمينيا وبيلاروسيا، العضوان في معاهدة الأمن الجماعي، أو حتى الدول التي باتت في صلب أولويات الأمن القومي الروسي مثل سوريا وقرغيزيا وطاجيكستان. فضلاً عن ذلك، ثمة من ينظر إلى الصادرات العسكرية من زاوية

مرتبطة بالاستقرار السياسي داخل روسيا نفسها، فبحسب وزارة التجارة والصناعة الروسية، توفر الصناعات العسكرية فرص عمل لأكثر من 1,3 مليون شخص، ثلثهم من الطبقة الوسطى، وهي تؤثر مباشرة بمستوى حياة أكثر من 400 ألف عالم ومهندس وتقني، معظمهم من الوطنيين الموالين لبوتين.

كذلك، فإن الصناعات العسكرية باتت تمثل الأداة الدعائية الأقوى للدولة الروسية، على نحو قد يتجاوز ما كانت عليه في أيام الاتحاد السوفياتي. ويكفي في هذا السياق إلقاء نظرة سريعة على مختلف وسائل الإعلام الروسية - ولا سيما الحكومية - للتعرف إلى المكانة التي تجعل تلك الصناعات درة تاج السياسة والاقتصاد في البلاد.

ومنذ مطلع الألفية الثالثة، سلكت الصناعات والصادرات العسكرية الروسية مساراً تصاعدياً سريعاً، على نحو يجعلها أحد أهم إنجازات عهد فلاديمير بوتين.

وغالباً ما تركز وسائل الإعلام الروسية على دور الرئيس في هذا السياق، من دون إهمال الدور المحوري لشخص آخر، هو سيرغي تشيمزوف، صديق بوتين منذ أيام الخدمة الاستخباراتية في ألمانيا الشرقية، الذي يتولى حالياً رئاسة مجموعة «روستيك»، وهي الشركة الأم لـ «روسوبورون إكسبورت» التي تتولى تنفيذ صفقات التسليح مع الخارج.

وليس الحديث عن دور بوتين مجرد دعابة سياسية، فالإحصاءات تظهر اقتران مرحلة الازدهار في مجال الصناعات الدفاعية بوصول الأخير إلى قمة هرم القيادة الروسية. ويكفي في هذا السياق التذكير بأن حجم الصادرات العسكرية ارتفع بمعدل 440 في المئة من 3,4 مليارات دولار في عام 1999 (حين تولى بوتين رئاسة الحكومة للمرة الأولى) إلى 15,7 مليار دولار في عام 2013.

ولا شك في أن عوامل عدة أسهمت

في حلول العصر الذهبي للصادرات العسكرية خلال السنوات الخمسة عشر الماضية، وذلك على مستويين: خارجي وداخلي.

ويمكن رصد العوامل الخارجية من خلال الربط بين حجم الصادرات العسكرية الروسية من جهة، وبين الدول التي تستهدفها تلك الصادرات وحجم إنفاقها العسكري من جهة أخرى.

وبحسب أرقام «روسوبورون إكسبورت»، تصدر روسيا الأسلحة والمنظومات والمعدات العسكرية إلى أكثر من 116 دولة، غير أن دولتين أساسيتين تستحوذان على 80 في المئة من تلك الصادرات، هما الصين والهند اللتان رفعتا إنفاقهما العسكري بنحو أربعة أضعاف خلال العقد الأول من الألفية الثالثة.

وإلى جانب الهند والصين، اللتين تدرجان ضمن فئة الاقتصاديات السريعة النمو، ثمة فئة ثانية يمكن إدراج الدول المستوردة للسلاح الروسي فيها، وهي الاقتصاديات النشطة، التي استفادت من الارتفاع

الكبير في الأسعار العالمية، خلال العقد الماضي، لزيادة إنفاقها العسكري، كما هي الحال بالنسبة إلى فنزويلا، والجزائر، والعراق، وأذربيجان، وماليزيا، وفيتنام.

لكن الأمر لا يقتصر على العامل الاقتصادي، فالتطورات السياسية كانت محركاً للكثير من الدول على تفضيل السلاح الروسي على سواه، كالصين التي واجهت حظراً غربياً منذ أواخر الثمانينيات، على خلفية أحداث «تيانمين»، والهند التي استهدفتها عقوبات أميركية بين العامين 1998 و2001، على خلفية تجربتها النووية، إلى جانب فنزويلا، التي بدلت وجهتها نحو الأسواق الروسية بعد وصول رئيس يساري إلى الحكم في نهاية التسعينيات.

أما العوامل الداخلية، فتعود - بالدرجة الأولى - إلى عملية إعادة هيكلة للصناعات العسكرية، جعلت شركة «روسوبورون إكسبورت» الحكومية الجهة الأساسية المكلفة بتنفيذ صفقات التسليح مع الخارج - على نحو يقترب من الاحتكار -

تأثيرات التدخل في سوريا

- أولاً، طبيعة القتال في سوريا قد لا تشكل حافزاً للمستوردين. وفي ما عدا الصين، فإن الدول التي تشكل وجهة تصدير للسلاح الروسي غير منخرطة في حملات



يرى العديد من المحللين أن الترويج لمنظومات التسليح الروسية كانت من بين عوامل الدفع للتدخل العسكري الروسي في سوريا. بطبيعة الحال، لا يمكن اختزال أهداف الحملة العسكرية بهذا الهدف، ومع ذلك فإن ما يقوله هؤلاء المحللون ربما كان ينطوي على بعض الحقائق، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى الحماسة التي يبديها مسؤولو التصنيع العسكري في روسيا تجاه التدخل العسكري في سوريا، حتى إن «روسوبورون إكسبورت» نفسها كثفت استخدام المواد الدعائية التي تظهر نماذج من الأسلحة المستخدمة على جبهات القتال السورية. وبرغم ذلك، ثمة أسباب عدة تدفع إلى خفض سقف التوقعات بشأن تأثير الحملة العسكرية في سوريا على مبيعات الأسلحة. وقد لخصها تقرير «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» على النحو الآتي:

خلافاً لما كانت عليه الأوضاع خلال التسعينيات، حين هيمنت شركات خاصة على الصناعات العسكرية، مع وجود ثلاث شركات حكومية تفتقر إلى استراتيجية موحدة، هي «روسفورجيني» (تصدير الصناعات الحديثة إلى الخارج)، و«بروميسكبورت» (تصدير فائض السلاح لدى وزارة الدفاع)، و«روسكولوجي» (إبرام صفقات التسليح الداخلية).

وبرغم ما سبق، تبدو الصادرات العسكرية الروسية اليوم أمام مفترق طرق، فبعد فترة الصعود المطرد التي عرفتها منذ عام 2000، أخذ نموها في التراجع من 15,7 مليار دولار في عام 2013، إلى 15,5 ملياراً في عام 2014، و14,5 ملياراً في عام 2015، فيما تشير معطيات العامين المنصرم والحالي، إلى احتمال دخولها في مرحلة ركود.

والخبر للانتباه في هذا السياق، أن التراجع في حجم الصادرات العسكرية الروسية يسير بمنحى معاكس لزيادة في الإنفاق العسكري

جوية ضد مجموعات مسلحة. ثانياً، الجزء الأكبر من المنظومات المستخدمة في سوريا ليست جديدة، وإن كان الكثير منها قد تم تحديثه.

- ثالثاً، بعض المنظومات المستخدمة من الجيش الروسي ليست معروضة للبيع إلى جهات خارجية، حتى الآن، إذ يقتصر استخدامها على الجيش الروسي وحده، على غرار صواريخ «كاليبر» الموجهة، والقاذفات الاستراتيجية من طراز «توبوليف 22 أم 3» و«توبوليف 160».

- رابعاً، حتى الآن لم يجر أي استخدام عملائي لمنظومات الدفاع الجوي من طراز «أس 400» أو «بانيسير».

برغم ذلك، قد تشكل الحملة الروسية في سوريا فرصة لترويج بعض من الأنظمة التسلحية الحديثة مثل القاذفات التكتيكية، والطوافات القتالية، منظومات الرادار والتشويش، منظومات التسليح البري... إلخ.